المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

WESTMINSTER FOUNDATION FOR DEMOCRACY

الندوة البرلمانية حول

"دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان"

ورقة تأطيرية

شهدت السنوات الأخيرة تنامي توافق الآراء الدولية حول أهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية وإرساء حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أشادت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والاتحاد البرلماني الدولي، ومجلس أوروبا، وأمانة الكومنولث والرابطة البرلمانية للكومنولث، بأهمية المكانة التي تكتسيها البرلمانات، حيث عبرت هذه المؤسسات عن

هذا الدور في العديد من الوثائق الختامية الصادرة عنها فضلا عن أنها اتخذت العديد من الخطوات الفعالة التي من شأنها تعزيز دور البرلمانات.[1]

ولكونها واحدة من المؤسسات الرئيسية للدولة، تتقاسم البرلمانات مع السلطة التنفيذية، مسؤولية حماية وإرساء حقوق الإنسان وتنفيذ التزامات الدولة. وقد بدأت بوادر الاهتمام بدور البرلمانات في هذا المجال تظهر مؤخرا بعد أن طالها الإهمال فيما مضى. فمن جهة، أصبح هناك قلق متزايد إزاء فعالية الآليات الدولية لحقوق الإنسان وأساليب تنفيذها على المستوى الوطني، خاصة عندما يتعلق الأمر بمعالجة الحالات التي لا تمتثل فيها الدولة لمعايير حقوق الإنسان الدولية التي التزمت بها. ومن جهة أخرى، تم اتخاذ خطوات لتعزيز الشرعية الديمقراطية لتلك المعايير. وهو ذات الشيء الذي يتجلى في تشجيع المزيد من المناقشات في البرلمانات حول متطلبات التزامات حقوق الإنسان، سواء منها الواردة في القوانين المحلية (مثل الدستور الوطني) أو في القوانين الدولية (بما في ذلك المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدول). وتساعد هذه المناقشات بين الممثلين المنتخبين على إضفاء الطابع الديمقراطي على حقوق الإنسان، من خلال تشجيع الفاعلين السياسيين على تبني هذه القيم الأساسية واعتماد المعايير المعمول بها في مجال حقوق الإنسان في عملهم بشكل سليم.

وتلعب البرلمانات دورا هاما في ضمان احترام قوانين حقوق الإنسان، لا سيما من خلال الاعتماد على ثلاثة من وظائفها الرئيسية. فوظيفتها المتعلقة بسن القوانين تؤهلها لضمان اتخاذ التدابير الفعالة الرامية إلى توافق التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية والتأكد من أن القوانين الوطنية توفر الوسائل العملية والفعالة التي من شأنها التماس سبل الانصاف من الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان.

كما أن وظيفة البرلمانات المتعلقة بالرقابة على السلطة التنفيذية (الحكومة)، تعكس دور البرلمان في مراقبة أداء الحكومة فيما يخص حقوق الإنسان والتأكد من أن السياسات والإجراءات الحكومية لا تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان. وأخيرا، وظيفة الرقابة المالية للبرلمانات تنص على أن تحرص هذه المؤسسة على التأكد من تخصيص

---

[1] اطلع مثلا على الوثائق الختامية التالية: UNGA Res 272/68
"التفاعلبينالأممالمتحدةوالبرلماناتالوطنية والاتحاد البرلمانيالدولي"(19 ماي 2014)، وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة A/RES/68/272،
<www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/272>
UNHRC Res 14/30 "مساهمةالبرلماناتفيأعمالمجلسحقوقالإنسانو الاستعراضالدوريالشامل الذي تقوم به" (8 أكتوبر 2015)
<http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/RES/26/29>
المجلسالأوروبي، " إعلانبروكسلالذي تم اعتماده فيالمؤتمرالرفيعالمستوىالمنظم حول" تنفيذالاتفاقيةالأوروبيةلحقوقالإنسان،مسؤوليتناالمشتركة " (27 مارس 2015)
<http://justice.belgium.be/fr/binaries/Declaration_EN_tcm421-265137.pdf>
الحلقةالدراسيةالإقليميةل لكومنولثالمحيطالهادئ المنظمة لفائدة أعضاءالبرلمانيشأندورالبرلمانيينفيتعزيزوحمايةحقوقالإنسان، "إعلانبيتا" (ولينغتون، 30 يوليوز - 1 غشت 2014)
<thecommonwealth.org/sites/default/files/news-items/documents/Seminar Declaration.docx>

الموارد المالية الكافية للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وبأن المؤسسات الوطنية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان تتوفر على الموارد الكافية لممارسة دورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وتندرج هذه الندوة، التي تنظم بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، في إطار المبادرات الرامية إلى تقوية ومساندة مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي. و هو ما نصبو إلى تحقيقه من خلال الإجراءات والمبادرات التالية:

1. وضع دليل تشريعي يتطرق لكيفية تأمين توافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. والهدف من هذا الدليل هو مساعدة البرلمانيين والموظفين الذين يعملون على مشاريع القوانين وتعديلها بغية جعلها ممتثلة للالتزامات الدولية. حيث يقدم هذا الدليل الطرق والأساليب التي يمكن استعمالها كجزء من هذه العملية؛

2. تمهيدا لإعداد الدليل، أعدت دراسة تحضيرية للوقوف على مراجعة التشريعات القائمة وتنفيذها والحاجة إلى تعديلها، وكذا الوضع العام الذي ينبغي على التشريع معالجته. كما تسلط الدراسة الضوء على الهياكل البرلمانية الفاعلة في حماية حقوق الإنسان، وبالأخص فيما يتعلق بقدرتها على حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وتتوخى هذه الندوة، تقاسم نتائج الدراسة ومشروع الدليل مع كافة الفعاليات المعنية، باعتبارها اللبنة الأساس للإصلاحات المستقبلية التي ترمي إلى تعزيز قدرة البرلمان على حماية وإرساء حقوق الإنسان.